

مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالمملكة العربية السعودية

مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لشهر فبراير يعكس مزيداً من التحسن في أوضاع العمل، و تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج يصل لأعلى معدل له على مدار الدراسة.

النتائج الأساسية:

- استمرار النمو القوي في حجم الإنتاج والطلبات الجديدة، برغم التباطؤ.
- خلق الوظائف الجديدة جاء قوياً.
- ارتفع تضخم أسعار الشراء مسجلاً رقماً قياسياً جديداً.

ولواكبة زيادة مستويات الطلبات الجديدة، قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط بزيادة أعداد العاملين لديها، وزيادة مشترياتها. كما عملت على زيادة المخزون خلال شهر فبراير، وكان معدل خلق الوظائف الجديدة قوياً وشهد تغييراً بسيطاً منذ شهر يناير، في حين شهد نشاط الشراء ومخزون مستلزمات الإنتاج نمواً قوياً (وإن كان ذلك بمعدل أقل من الشهر السابق). وقد أشارت التقارير إلى أن جانباً من المشتريات من مستلزمات الإنتاج جاء لمواجهة تضخم أسعار السلع الرئيسية المتوقع مستقبلاً.

كما تقلصت مجدداً المهل الزمنية اللازمة لتسليم المواد الخام والبضائع نصف الصناعة خلال شهر فبراير، وجدير بالذكر أن أداء الموردين قد شهد تحسناً في كل شهر من شهور الدراسة. وقد عزى أعضاء لجنة الدراسة سرعة التسليم إلى المنافسة بين الموردين وكفاءة الخدمة.

وفي سياق الاتجاه العام للدراسة شهدت الأسعار المدفوعة لشراء مستلزمات الإنتاج زيادة لدى القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط خلال شهر فبراير، علاوة على ذلك، صعد معدل التضخم ووصل إلى أقوى وتيرة له على مدار الدراسة وذلك على ضوء على الزيادة في أسعار الوقود والمواد الخام، فضلاً عن أسعار الصرف غير المواتية وهي العوامل الرئيسية للتضخم.

ولتحفيز العاملين في مواجهة أعباء العمل المتزايدة وارتفاع تكاليف المعيشة، قامت الشركات بزيادة الأجور والرواتب خلال فترة الدراسة الأخيرة. وعلى ذلك، شهدت تكاليف التوظيف زيادة متواضعة.

ولتعويض تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج، وأيضاً للاستفادة من قوة الطلب، عمدت الشركات إلى زيادة أسعارها خلال شهر فبراير. شهدت الأسعار زيادة بوتيرة معتدلة، ولكن أقل مما كانت عليه خلال شهر يناير.

أعلن البنك السعودي البريطاني "ساب" نتائج مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI™) SABB HSBC الرئيسي في المملكة العربية السعودية لشهر فبراير 2011 - وهو تقرير شهري يقوم البنك ومجموعة HSBC بإصداره. ويعكس المؤشر الأداء الاقتصادي لشركات ومؤسسات لقطاع الخاص السعودي غير النفطي عبر رصد مجموعة من المتغيرات تشمل: الإنتاج، والطلبات الجديدة، والصادرات وتكاليف مستلزمات الإنتاج، وأسعار المنتجات، وحجم المشتريات، والمخزون، والتوظيف.

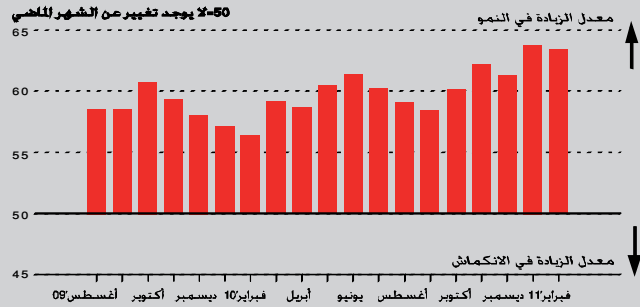
ظلت أوضاع العمل مواتية لدى القطاع الخاص السعودي غير النفطي خلال شهر فبراير، ما يدعم توسعاً آخر قوياً في الأعمال الجديدة وحجم النشاط في المستقبل، فضلاً عن استمرار نمو التوظيف. إلا أن تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج واصل ارتفاعه إلى أعلى معدل له على مدار الدراسة.

وقد سجل مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي PMI 63.4 نقطة خلال شهر فبراير وهذا يشير إلى انخفاض طفيف عن قراءته في شهر يناير والتي وصلت 63.8 نقطة. وتشير القراءة الأخيرة إلى مزيد من التعافي الاقتصادي القوي الذي نشهده شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة في النفط.

استمر نمو الأعمال الجديدة المستلمة خلال شهر فبراير، وبمعدل كبير، وقد ذهب المشاركون في الدراسة إلى أن تحسن أوضاع السوق، وأعمال العناية والأسعار المنافسة ساعدت في دعم الطلب على بضائع وخدمات القطاع. إلا أن معدل النمو قد تباطأ منذ شهر يناير، وارتفعت طلبات التصدير الجديدة بمعدل أقل من إجمالي زيادة الأعمال الجديدة، ما يشير إلى أن الطلب المحلي ظل المحرك الرئيسي للتوسع.

ومع ارتفاع حجم الأعمال الجديدة خلال شهر فبراير، تراكمت الأعمال المعلقة وشهدت الأعمال غير المسلمة زيادة للشهر الرابع عشر على التوالي، رغم تباطؤ معدلاتها.

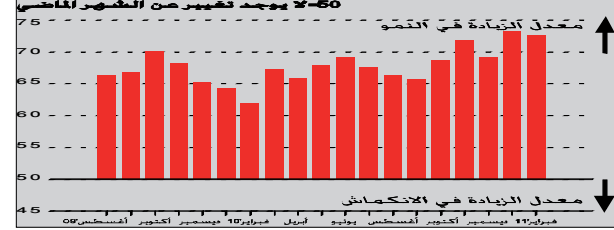
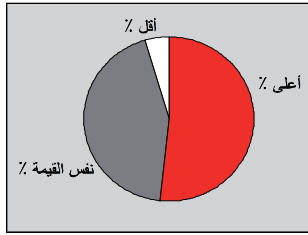
مؤشر PMI™ لبنك ساب HSBC بالمملكة العربية السعودية



يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة ساب HSBC بالمملكة العربية السعودية مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يستمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأقل من 50.0 إلى هبوط اقتصاديات التصنيع، بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام، في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0 كانت نسبة التغيير أكبر.

مؤشر الإنتاج

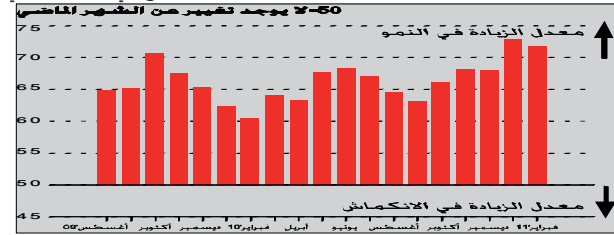
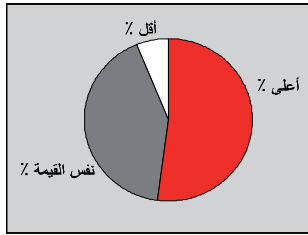
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



استمر النشاط لدى القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط في الزيادة خلال شهر فبراير، مدعوماً بزيادة الأعمال الجديدة. كان معدل الزيادة معدلاً قوياً وجاء أبطأ قليلاً من الزيادة القياسية المسجلة في شهر يناير، مع إشارة ما يقرب من 52% من أعضاء اللجنة إلى وجود توسع. في المقابل، قام 5% فقط بتقليل الإنتاج خلال الشهر.

مؤشر الطلبات الجديدة

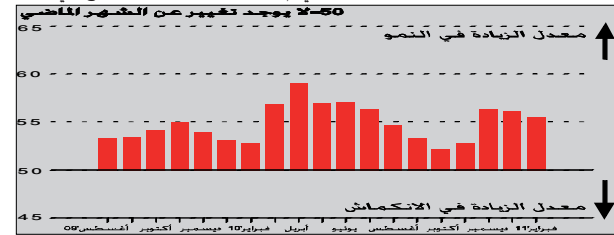
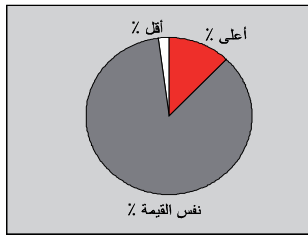
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً تراجعاً طفيفاً في شهر فبراير عن قراءته القياسية المسجلة في شهر يناير، إلا أنه ظل مرتفعاً. كان النمو قوياً وعكس أوضاع العمل الجيدة، ونجاح الأنشطة الترويجية والأسعار المنافسة، وذلك طبقاً لما أوردته المشاركون في الدراسة. وقد أشارت البيانات إلى أن الطلب المحلي ظل المحرك الرئيسي للزيادة في إجمالي الأعمال الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

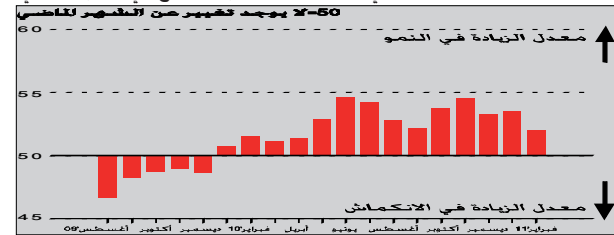
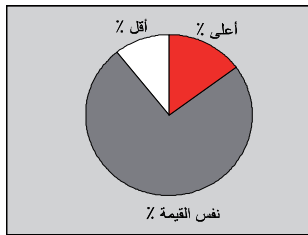
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أعمال التصدير الجديدة الواردة إلى شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط زيادة قوية خلال شهر فبراير. ومع ذلك، فإن معدل الزيادة كان أبطأ قليلاً من فترتي الدراسة السابقتين. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن الطلب الأجنبي كان مدعوماً بتحسين أوضاع العمل في الأسواق الخارجية. وجدري بالذكر أن أعمال التصدير الجديدة قد شهدت زيادة في كل شهر من شهور الدراسة التسعة عشر.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

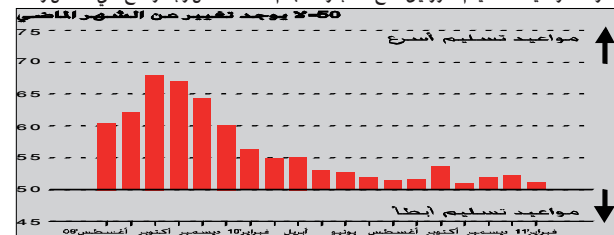
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتك هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط عن زيادة تراكم الأعمال غير المنجزة خلال شهر فبراير. وقد شهدت الأعمال المعلقة زيادة للشهر الرابع عشر على التوالي حيث زادت أعباء العمل. ومهما يكن من أمر، فإن معدل التوسع قد شهد نباطاً بوتيرة معتدلة كانت الأقل منذ شهر أبريل الماضي.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

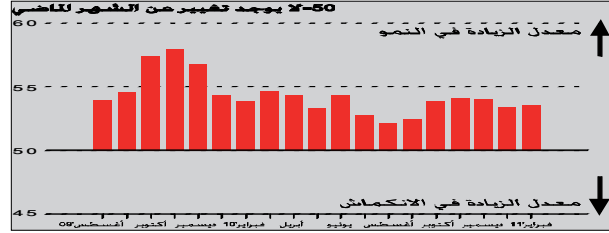
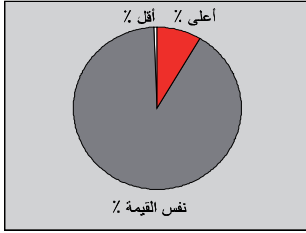
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



على الرغم من زيادة الطلب على مستلزمات الإنتاج، شهدت المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون اختزالاً خلال شهر فبراير. كما هو الحال على مدار الدراسة. وكان التراجع الأخير في المهل الزمنية هو الأقل منذ ثلاثة أشهر. وقد أشارت الشركات إلى المنافسة بين الموردين وكفاءة الخدمة على أيهما العاملين الرئيسيين وراء تحسين الأداء.

مؤشر التوظيف

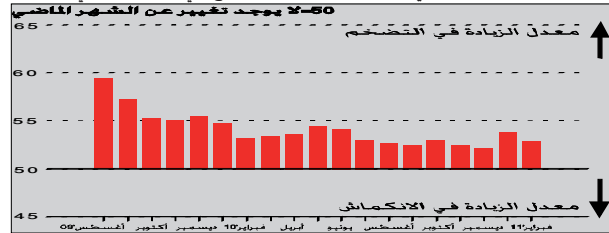
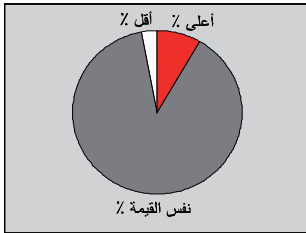
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



أظهر مؤشر التوظيف الذي يتم تعديله دورياً والذي ظل ثابتاً تقريباً منذ الشهر الماضي زيادة قوية أخرى في التوظيف في كافة قطاعات القطاع الخاص السعودي غير العامل بالنفط خلال شهر فبراير. وأظهرت الأدلة المتواترة أن تحسن أوضاع العمل وزيادة الطلب قد حدثت الشركات على زيادة أعداد العاملين لديها.

مؤشر أسعار الإنتاج

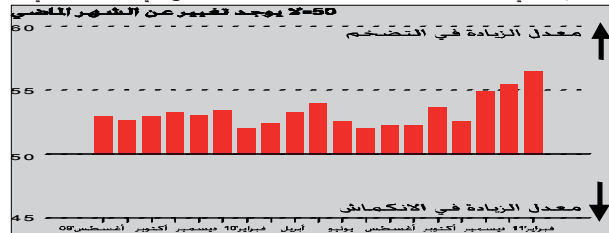
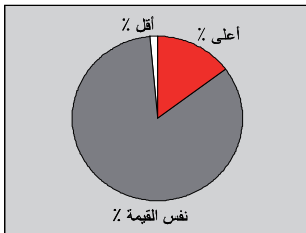
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ارتفعت أسعار البضائع والخدمات التي تقدمها شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط ارتفاعاً معتدلاً خلال فترة الدراسة الأخيرة. وقد ذكر المشاركون في الدراسة أن الزيادة جاءت أساساً لتعويض تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج والاستفادة من قوة الطلب. إلا أن معدل التضخم قد شهد تحسناً منذ شهر يناير.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

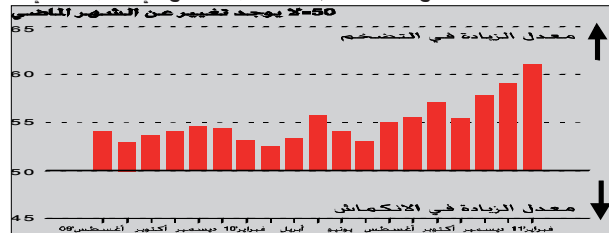
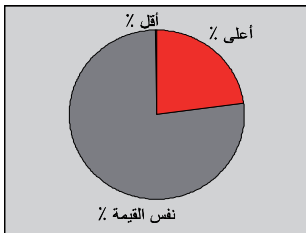
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أدت الزيادات السريعة في كل من المشتريات وتكاليف التوظيف إلى صعود مؤشر إجمالي مستلزمات الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً خلال شهر فبراير ووصوله لأعلى قراءة له على مدار الدراسة. وقد أشارت القراءة الأخيرة إلى معدل زيادة قوي. أظهرت البيانات أن الزيادة المستمرة في أسعار المشتريات ظلت العامل الرئيسي لتضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

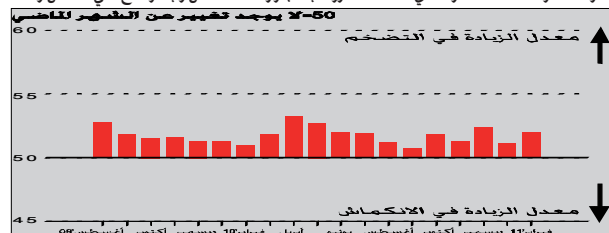
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



زاد تضخم أسعار الشراء بوتيرة قياسية خلال شهر فبراير. مع ملاحظة 23% من المشاركين في الدراسة لوجود زيادة خلال الشهر. في المقابل. سجل أقل من 1% وجود تراجع. كانت الزيادة الأخيرة قوية. مع ربط أعضاء لجنة الدراسة التضخم بزيادة أسعار الوقود والمواد الخام. فضلاً عن أسعار الصرف غير المواثبة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

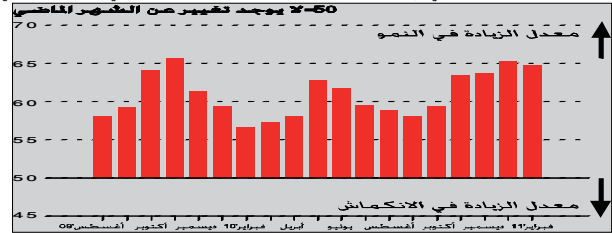
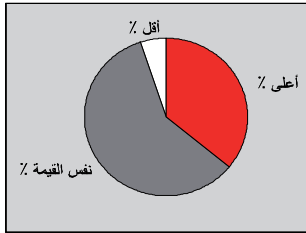
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أدى تزايد أعباء العمل الذي صاحبه زيادة تكاليف المعيشة إلى قيام شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة الأجور والرواتب خلال شهر فبراير. وقد شهدت زيادة تكاليف التوظيف تضخماً متسارعاً بوتيرة معتدلة. رغم أن معدل الزيادة ظل أدنى من الزيادة العليا على مدار سبعة أشهر المسجلة في شهر ديسمبر.

مؤشر عروض الشراء

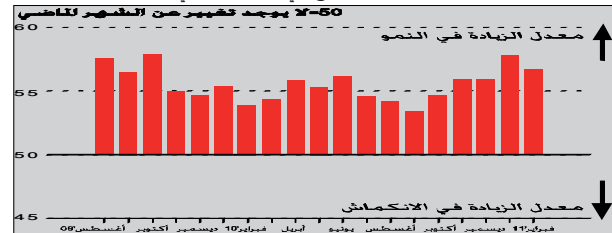
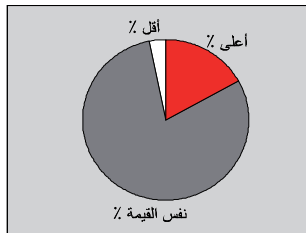
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة نشاط الشراء تماشياً مع نمو الطلبات الجديدة خلال شهر فبراير. وقد شهدت مشتريات مستلزمات الإنتاج توسعاً بمعدل قوي، ولكنه أبداً كثيراً كما كان عليه خلال شهر يناير. وقد ذكرت بعض الشركات أنها قامت بزيادة الشراء من مستلزمات الإنتاج لمواجهة زيادة تضخم أسعار السلع الرئيسية المتوقعة مستقبلاً.

مؤشر المخزون من المشتريات

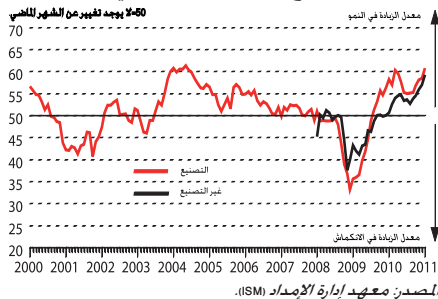
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



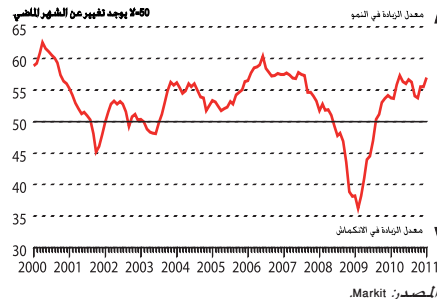
قامت شركات القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالنفط بزيادة مخزون المشتريات من مستلزمات الإنتاج خلال شهر فبراير لمواجهة زيادة مستويات الأعمال الجديدة وأيضاً بسبب توقع المزيد من نمو الطلب في المستقبل. ورغم أن معدل الزيادة قد تباطأ على مدار الشهر، إلا أنه ظل ملحوظاً كما ظل أعلى من الاتجاه العام للملاحظة 17% من أعضاء اللجنة لوجود توسع.

مؤشرات PMI الدولية

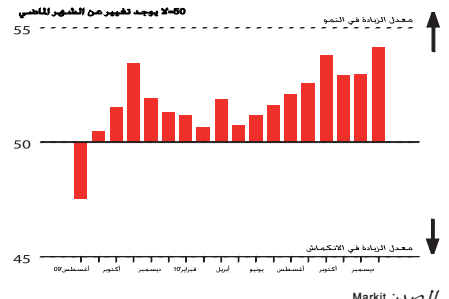
قطاع الصناعات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام الإماراتي



أشار مؤشر الأداء الاقتصادي PMI لمعهد التوريدات الأمريكي ISM إلى تحسن قوي في أوضاع العمل في كافة قطاعات قطاع الصناعات الأمريكي، حيث صعد إلى أعلى مستوى له على مدار أكثر من ستة أعوام ونصف العام خلال شهر يناير مسجلاً (60.8) نقطة من 58.5 نقطة في شهر ديسمبر. في الوقت ذاته صعد مؤشر ISM NMI مسجلاً أعلى قراءة له على مدار الدراسة حيث سجل 59.4 نقطة.

تسارع نمو نشاط الأعمال لدى القطاع الخاص في منطقة اليورو في شهر يناير ووصل إلى أعلى معدل له على مدار تسعة أشهر. وقد صعد مؤشر الإنتاج المركب لمنطقة اليورو من 55.5 نقطة في شهر ديسمبر إلى 57.0 نقطة. في الوقت ذاته ارتفعت الطلبات الجديدة الواردة ووصلت إلى أعلى معدل لها منذ شهر أغسطس 2007.

صعد مؤشر الأداء الاقتصادي PMI الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة خلال شهر يناير مسجلاً أعلى زيادة له على مدار الدراسة. مدفوعاً بتحسين قراءته مكوناته الأساسية. وتشير القراءة الأخيرة إلى زيادة قوية في تعافي القطاع حيث صعدت من 53.0 نقطة في شهر ديسمبر إلى 54.2 نقطة.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي للاقتصاد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاء والبيع بالتجزئة. للجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناءً على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناءً على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مديري المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تنبئ قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأقل من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد نشرها لأول مرة، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر مديري المشتريات PMI لبنك ساب HSBC للمملكة العربية السعودية، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. Markit ومؤشر الأداء الاقتصادي جميعها علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.